



الإمارات تعلن الخروج من «أوبك» و«أوبك+».. اعتباراً من مايو 2026



وام: أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة أمس (الثلاثاء) قرارها بالخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» و«أوبك+» على أن يسري القرار اعتباراً من الأول من مايو 2026.

ويتمشى هذا القرار مع الرؤية الاستراتيجية والاقتصادية طويلة الأمد لدولة الإمارات وتطور قطاع الطاقة لديها بما في ذلك تسريع الاستثمار في الإنتاج المحلي للطاقة كما يرسخ التزامها بدورها كمنتج مسؤول وموثوق يستشرف مستقبل أسواق الطاقة العالمية. وجاء هذا القرار بعد مراجعة مستفيضة لسياسة دولة الإمارات الإنتاجية وقدرتها الحالية والمستقبلية، ونظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية والتزام الدولة بالمساهمة بشكل فاعل في تلبية الاحتياجات الملحة للمسوق، فيما تستمر التقلبات الجيوسياسية على المدى القريب من خلال الاضطرابات في الخليج العربي ومضيق هرمز والتي تؤثر على ديناميكيات العرض، إذ تشير الاتجاهات الأساسية إلى مواصلة نمو الطلب العالمي على الطاقة على المدى المتوسط والبعيد.

ويعتمد استقرار منظومة الطاقة العالمية على توافر إمدادات مرنة وموثوقة وبأسعار معقولة وقد استثمرت الإمارات لتلبية متغيرات الطلب بكفاءة ومسؤولية، مع إعطاء الأولوية لاستقرار الإمدادات، والتكلفة، والاستدامة.

ويأتي هذا القرار بعد عقود من التعاون البناء، حيث انضمت الإمارات إلى «أوبك» في عام 1967 من خلال إمارة أبوظبي، واستمرت عضويتها بعد دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971. وخلال هذه الفترة، قامت الدولة بدور فاعل في دعم استقرار سوق النفط العالمي وتعزيز الحوار بين الدول المنتجة.

ويؤكد القرار تطور سياسات القطاع بما يعزز المرونة في الاستجابة لديناميكيات السوق، مع استمرار المساهمة في استقراره بطريقة مدروسة ومسؤولة. وتعد دولة الإمارات منتجاً موثوقاً للنفط الأكثر تنافسية من حيث التكلفة، والأقل من حيث الكثافة الكربونية عالمياً، مما يسهم في تعزيز النمو العالمي وخفض الانبعاثات.

وبعد خروجها من منظمة أوبك، ستواصل الإمارات دورها المسؤول من خلال زيادة الإنتاج بشكل تدريجي ومدروس، بما يتماشى مع الطلب وظروف السوق. وبفضل قاعدة موارد كبيرة وتنافسية، ستواصل الإمارات العمل مع الشركاء لتطوير الموارد، بما يدعم النمو والتنوع الاقتصادي.

قطاع النفط الكويتي يستعد لحزمة مشاريع كبرى مرتقبة

شركات النفط منحت عقوداً بـ 1.9 مليار دولار عبر 19 مشروعاً.. العام الماضي المتغيرات الجيوسياسية تعزز تطوير قدرات الإنتاج وضمان أمن الإمدادات

انتعاش قطاع النفط والغاز في الكويت

تسليط الضوء على القفزة النوعية في قيمة العقود والآفاق المستقبلية خلال عام 2026

أداء قياسي وتجاوز لمرحلة الركود

1.9 مليار دولار
قيمة العقود الممنوحة في 2025

تمت ترسية 19 مشروعاً وهو أعلى مستوى سنوي يسجل منذ عام 2017

4X
نمو يتجاوز 4 أضعاف 2024

الأداء العالي تخطى ذروة عام 2021 مما يعكس تسارع تنفيذ المشاريع الإستراتيجية

الآفاق المستقبلية والمشاريع

زخم استثماري مستمر في 2026

3.3 مليارات دولار
منشأة إنتاج برية المشروع يمثل أكبر ترسية منفردة منذ أكثر من عقد

كسر حالة الجمود

إعادة تنظيم المشهد الإداري أسهم في تقليص العقبات التي كانت تعوق المشاريع الحيوية

قطاع النفط ركيزة أساسية للاقتصاد

التوقعات الاستثمارية نمو مستدام

تسارع تنفيذ المشاريع الإستراتيجية

نماذج تعاقدية أكثر مرونة

وتسهم الدورة الحالية لمشاريع النفط والغاز في تعزيز وضوح الرؤية الإستراتيجية داخل القطاع، مع دفع تعاقدية أكثر مرونة وكفاءة، ومن شأن ذلك تحسين قابلية تنفيذ المشاريع الكبرى وقوية، مع توقعات باستمرار بما يعزز جانبيه السوق الكويتي للمقاولين الدوليين ويرفع من مستوى المنافسة الفنية والمالية في المشاريع إدارة المشاريع الكبرى وربطها بشكل أنيق بأهداف الإنتاج والتكرير طويلة الأجل.

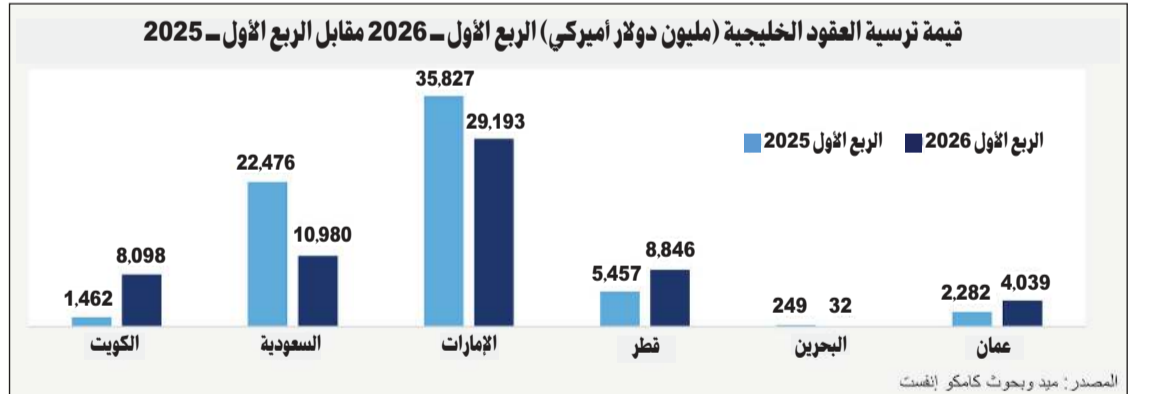
تعزيز أهمية تسريع تطوير القدرات الإنتاجية وضمان أمن الإمدادات، ما قد يدعم الزخم الاستثماري على المدى المتوسط. وبشكل عام، يظل مسار القطاع مدعوماً بأساسيات قوية، مع توقعات باستمرار تحسن وتيرة الترسية متى ما استقرت البيئة التشغيلية، بما يعزز من دور الكويت في سوق الطاقة الإقليمي. كما أن التحسن في وتيرة ترسية العقود يعكس فرصة لإعادة ضبط آليات طرح

تبرز مؤشرات إيجابية تجاه عام 2026، في ظل وجود حزمة من المشاريع الكبرى قيد التطوير، من بينها مشروع منشأة إنتاج برية بقيمة 3.3 مليارات دولار بالقرب من مصفاة الزور، والذي كان من المتوقع أن يشكل أكبر ترسية منفردة في القطاع خلال أكثر من عقد. وفيما يتعلق بالمتغيرات الجيوسياسية، فإن التوترات الإقليمية الأخيرة قد تدفع إلى إعادة جدولة بعض الطروحات، إلا أنها في الوقت ذاته

قيمة الترسية أكثر من أربعة أضعاف المستويات المسجلة سابقاً، كما تخطت ذروة عام 2021، ما يشير إلى تحسن بيئة اتخاذ القرار وتسارع تنفيذ المشاريع الإستراتيجية. وجاء هذا التحسن مدعوماً بإعادة ترتيب المشهد المؤسسي، الأمر الذي ساهم في تقليص حالة الجمود التي كانت تعيق إقرار المشاريع الحيوية، خاصة في قطاع النفط الذي يمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الكويتي. وعلى صعيد التوقعات،

تعد الأعلى منذ 2021.. والمشاريع قيد الإعداد تبلغ 128.8 مليار دولار

المشاريع المسندة بالكويت تقفز 5 أضعاف إلى 8,1 مليارات دولار في الربع الأول



ومن أبرز المشاريع التي تمت ترسيته خلال هذا الربع، مشروع تطوير محطة كبد الشمالية لمعالجة مياه الصرف الصحي، بميزانية تبلغ 3,2 مليارات دولار، حيث من المتوقع أن تصل الطاقة التشغيلية للمشروع إلى نحو مليون متر مكعب يوميا باستخدام تقنيات متقدمة. ويشمل نطاق المشروع أعمال التصميم والإنشاء والتشغيل والصيانة لمدة 10 سنوات، إضافة إلى تطوير المحطة القائمة وإنشاء وحدتين جديدتين لمعالجة مياه الصرف. كما شهد الربع الأول من العام 2026 ترسية عقد آخر بقيمة 320 مليون دولار لإنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة بها في جنوب الكويت، بما في ذلك توريد مواد البناء وتنفيذ خطوط التدفق للأبار الإنتاجية وآبار الحقن وآبار التخلص.

وعلى صعيد المشاريع المسندة في دول الخليج خلال الربع الأول، فقد أظهر تقرير «كامكو إنفست»، تباطؤ وتيرة سوق المشاريع بدول «التعاون»، إذ تأثر بشكل مباشر بحالة عدم الاستقرار التي سادت المنطقة. ووفقاً لبيانات مجلة ميد، انخفضت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في الدول الخليجية بنسبة 9,7% على أساس سنوي لتصل إلى 61,2 مليار دولار خلال الربع الأول من 2026، مقابل 67,8 مليار دولار في الربع الأول من العام من 2025. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى الانخفاض الحاد لقيمة العقود المسندة في كل من السعودية والإمارات، باعتبارهما أكبر سوقين للمشاريع في المنطقة. وفي المقابل، سجلت كل من الكويت وعمان وقطر نمواً في قيمة المشاريع المسندة خلال الفترة ذاتها.

كشفت تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست، أن قيمة المشاريع المسندة في الكويت قفزت بأكثر من 5 أضعاف خلال الربع الأول من العام الحالي لتبلغ 8,1 مليارات دولار، مسجلة بذلك أعلى مستوياتها على أساس ربع سنوي منذ الربع الأول لعام 2021، مقارنة مع 1,5 مليار دولار في الربع المقابل من العام السابق. وأشار التقرير إلى أن هذا الأداء جاء مدفوعاً بصفة رئيسية بالمشاريع المتوافقة مع أجندة التنوع الاقتصادي للحكومة ضمن رؤية 2035، والتي شكلت ركيزة جوهرية لنمو سوق المشاريع، وإلى جانب ذلك، واصلت الكويت تنفيذ عدد من المبادرات الهادفة إلى تحديث القطاعات الحيوية، لاسيما قطاع الطاقة (خاصة النفط والغاز)، إضافة إلى قطاعي الكهرباء والنقل خلال هذا الربع. واستحوذ قطاع المياه على أكثر من 45% من إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الكويت خلال هذا الربع (3,7 مليارات دولار)، وتبعه قطاع الإنشاءات بـ 2,6 مليار دولار، مقابل 147 مليون دولار في الربع الأول من 2025 من النفط، الذي سجل قفزة هائلة تجاوزت 3 أضعاف على أساس سنوي، ليصل إلى 1,5 مليار دولار مقابل 41 مليون دولار في الربع الأول من 2025.

ووفقاً لبيانات مجلة ميد، تبلغ قيمة المشاريع قيد الإعداد نحو 128,8 مليار دولار، منها 34,4% في مرحلة الدراسة، و29,6% في مرحلة التصميم، و11,5% في مرحلة تقييم العطاءات، وعلى صعيد توزيع الإنشاءات (28,4%) وقطاع الكهرباء (27,7%) على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة المشاريع قيد الإعداد.

إعلان تذكيري

50 سنوات من النجاح
YEARS OF SUCCESS

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لساهمي شركة مشاريع الكويت (القابضة) ش.م.ك. - عامة

يسر مجلس إدارة شركة مشاريع الكويت (القابضة) ش.م.ك. - عامة، دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمقرر عقدها في تمام الساعة 11:00 من صباح يوم السبت الموافق 9 مايو 2026 وذلك في برج كيبكو - الدور الأرضي - الشرق - شارع خالد بن الوليد، حيث يتم النظر ومناقشة البنود المطروحة على جدول الأعمال أدناه.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31

الرقم	التاريخ	الحدت
1	2026/6/2	يوم جيزة السهم (أخر يوم تداول للسهم محملاً بالاستحقاقات)
2	2026/6/3	أول يوم بدون الاستحقاق
3	2026/6/7	يوم الاستحقاق
4	2026/6/10	يوم التوزيع

- 1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والصادقة عليه.
- 2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والصادقة عليه.
- 3- تلاوة كلاً من تقرير المحكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والصادقة عليهما.
- 4- مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والصادقة عليها.
- 5- استعراض تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة عن الجهات الرقابية (إذ وجدت) وذلك عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
- 6- مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 بنسبة 3% من الأسهم القائمة باستخدام أسهم الخزينة أي بواقع 3 أسهم لكل مائة سهم على المساهمين القديين بسجلات الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق، وتوضيح الرئيس التنفيذي للمجموعة في التصرف بكمسور الأسهم المتبقية بعد التوزيع.
- 7- مناقشة وتقرير اللجنة لجائبة في سجل مساهمي الشركة بناءً على الجدول الزمني التالي:

رقم	التاريخ	الحدت
1	2026/6/2	يوم جيزة السهم (أخر يوم تداول للسهم محملاً بالاستحقاقات)
2	2026/6/3	أول يوم بدون الاستحقاق
3	2026/6/7	يوم الاستحقاق
4	2026/6/10	يوم التوزيع
- 8- مناقشة وتقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة بتعديل هذا الجدول الزمني في حالة تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول الزمني قبل ثمانية أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق.
- 7- مناقشة واعتماد صرف مبلغ قدره 50,000 د.ك (خمسون ألف دينار كويتي) كمكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
- 8- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة باستقطاع نسبة وقدرها 10% من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 أي مبلغ وقدره 1,638,167 د.ك. (فقط مليون وستمائة وثمانية وثلثون ألفاً ومئة وسبعة وستون ديناراً كويتياً فقط لا غير) إلى حساب الاحتياطي القانوني.
- 9- الموافقة واعتماد تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وتوضيح مجلس الإدارة بالتعاملات التي سوف تتم مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية 2026، وحتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية عن السنة المالية التي تنتهي في 2026/12/31.
- 10- الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بإصدار سندات وأوصوك (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبأى شكل أو طبيعة أو وسيلة) بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى قد يراها مناسبة ضمن الحدود التي يسمح بها القانون، ومنح مجلس الإدارة حصر أو تحديد صلاحية العمل مع جميع السلطات لتحديد المبلغ والنوع واللدة والقيمة الاسمية لهذه السندات وأوصوك وسعر الفائدة وأو عائد الربح وشروط سدادها وجميع الشروط الأخرى وفقاً لأحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية (وتعدلاتها) وذلك بعد الحصول على موافقة جميع الجهات المختصة ذات العلاقة.
- 11- الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بترأه أو بيع أو التصرف بأسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وفقاً لمواد القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- 12- مناقشة تخصيص ما يعادل 1% من صافي ربح السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 للترع للجهات الخيرية عن طريق مرة مؤسسة مشاريع الخيرية.
- 13- مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بصرفاتهم المالية والقانونية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
- 14- مناقشة تعيين مراقب حسابات خارجي للشركة أو إعادة تعيين السيد / نايف مساعد بزيع الياسين من مكتب البريع وشركاهم (RSM) (العالية) من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات وذلك للسنة المالية التي ستنتهي في 2026/12/31 وتوضيح مجلس الإدارة في تحديد أتباعه.
- 15- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للثلاث سنوات القادمة (2026-2029).

كما يود مجلس الإدارة أن يسترعى عناية السادة المساهمين بأن الحضور والتصويت أما حضورياً أو عبر المشاركة الإلكترونية وفق دليل السياسات والإجراءات المتبعة لدى وكالة القاصة على الموقع الإلكتروني www.maqasa.com، كما يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور للباكر ممن يحق لهم الحضور أو موكلهم الراغبين في الحضور الاتصال على الرقم 22943471 أو مراجعة مكتب أمين سر مجلس الإدارة أثناء فترة ساعات العمل الرسمية في مقر الشركة الدور 50، كما يمكنهم التواصل عبر البريد الإلكتروني diyab@kipco.com لاستلام بطاقات الدعوة.

هذا وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني للقرار لصحة الاجتماع سوف يعقد اجتماع ثان للجمعية العامة العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك يوم السبت الموافق 16 مايو 2026 في تمام الساعة 11:00 صباحاً وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع ويكون فيه الحضور للسادة المساهمين إما حضورياً أو إلكترونياً.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة